تقرير

البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان
بدولة قطر

17 - 24 نوفمبر 2017

حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الإنسان

ديسمبر 2017

(ترجمة غير رسمية)

المحتويـات

i	المقدمة	3
ii	حول خلفية الأزمة	4
iii	ما أثارته الأزمة من قضايا أساسية تتعلق بحقوق الأنسان	5
	أ) استغلال وسائل الإعلام والقيود المفروضة على حرية التعبير	5
	ب) القيود المفروضة على الحق في حرية التنقل والاتصال	7
	ج) التشتيت الأسري والقضايا المرتبطة بالجنسية والإقامة	9
	د) التأثير على الحقوق الاقتصادية وعلى الحق في الملكية	10
	هـ) التأثير على الحق في الصحة	11
	و) التأثير على الحق في التعليم	13
	ز) قضايا حقوق الإنسان طويلة الأمد	13
iv	الاستنتاجات والملاحظات	14

i. **المقدمة**

1. حيث إنه في 5 يونيو 2017، اتخذت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية (يشار إليهم تباعاً بالدول الأربعة) قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر. وحيث إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ترقب عن كثب مغبات هذا القرار وأثره على حقوق الإنسان، فقد أطلق المفوض السامي بياناً صحفياً في 14 يونيو حث فيه كافة الدول المعنية للعمل على حل هذا الخلاف في اسرع وقتٍ ممكن من خلال إقامة الحوار والتخلي عن اتخاذ أية إجراءات من شأنها التأثير على الأحوال المعيشية أو الصحية أو الوظيفية لرعاياهم واحترام التزاماتهم إزاء القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى جانب عقده اجتماعات مع ممثلي الدول الأربعة في مدينة جينيف وحثهم على المسارعة في اتخاذ التدابير التصحيحية عبر إقامة خطوط مباشرة للنظر في الحالات الفردية المُتضررة.

2. العديد من آليات ومنظمات حقوق الأنسان الدولية قد أعربت عن قلقها إزاء التأثيرات السلبية لمثل هذا القرار على الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية للأفراد. وقد أبدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر نشاطاً ملحوظا في رصد وتوثيق الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان منذ 5 يونيو والتي تقدم بها المواطنون القطريون والمقيمون خاصة مواطني الدول المجاورة.

3. في 14 سبتمبر 2017، دعا رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المفوض السامي لإرسال بعثة فنية إلى قطر في أسرع وقتٍ ممكن لاستقصاء مدى تأثير الأزمة على حقوق الإنسان. من ثم، أبلغ القسم المعني بحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البعثات الدائمة التابعة للمملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين بهذه الدعوة وأبدى استعداده لإرسال بعثات مماثلة. كما أبلغ "القسم المعني بحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قسم الشؤون السياسية التابع للأمم المتحدة وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بأزمة الخليج والأطراف الأخرى المعنية بتواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع الدول المعنية.

4. وعليه قام الفريق التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (يشار إليه تباعاً بالفريق) بزيارة دولة قطر في الفترة ما بين 17 إلى 24 نوفمبر 2017 وذلك بغية القيام بما يلي:

أ- التعاون مع المؤسسات الحكومية ولجنة حقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني وكافة الجهات المعنية في دولة قطر لجمع المعلومات حول مدى تأثير الأزمة الحالية على حقوق الإنسان.

ب- استكشاف الفرص المتاحة لتقديم الدعم الفني للجهات الوطنية بما فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ت- رفع تقرير إلى المفوض السامي متضمنا التوصيات المقترحة.

5. عملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تسهيل مهمة البعثة الدولية ولقى ذلك تقديراً من تلك الأخيرة، وقد التقى أيضا فريق البعثة بممثلي وزارة الشؤون الخارجية والداخلية والاقتصاد والتجارة والتنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة والشؤون الدينية، كما التقى أيضاً بممثلي الغرفة التجارية القطرية جامعة قطر ومؤسسة قطر ومدير معبر سلوى الحدودي البري مع المملكة العربية السعودية ووكالة الأنباء القطرية، كما أجرى الفريق مقابلات مع العديد من رؤساء تحرير الصحف المحلية الرئيسية وطاقم قناة الجزيرة وهيئة الإذاعة والتلفزيون القطرية ولجنة المطالبة بالتعويضات (والتي تأسست بهدف تقديم المشورة القانونية للأفراد المتقدمين بمطالبات تتعلق بالأزمة) وممثلي الجاليات العاملة في قطر والخطوط الجوية القطرية، كما أجتمع الفريق أيضاً بالممثلين الإقليميين لمنظمة اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

6. فضلاً عن ذلك، فقد التقى الفريق بـ 40 شخصاً ممن قدموا شكاوى للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وذلك لاستجلاء حقيقة الموقف وتابع الفريق أيضا العديد من الشكاوى والمستندات والبيانات الأخرى التي قُدِمت إلى مختلف الهيئات المعنية.

ii. حول خلفية الأزمة

7. على الرغم من جذور التوتر في العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، غير أن سبب اندلاع الأزمة الحالية يرجع إلى ما أذاعه الإعلام القطري من تصريحات منسوبه إلى أمير دولة قطر في 24 مايو 2017 والتي تضمنت التنديد بتصريحات رئيس الولايات المتحدة المعادية لإيران خلال زيارته للمملكة العربية السعودية. وقد أعلنت حكومة قطر أن تلك التصريحات مختلقة ومدسوسة عبر اختراق إلكتروني تعرضت له الأخيرة. ورغم ذلك رفضت حكومة المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر هذا التبرير.

8. في 5 يونيو 2017، أعلنت حكومات الدول الأربعة قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر وأمرت رعاياها بمغادرة قطر وحظرت كافة الرحلات منها وإليها وأوعزت لجميع المواطنين القطريين المقيمين أو الوافدين بمغادرة أراضيها خلال 14 يوم، بل وأمهلت البعثات الدبلوماسية القطرية 48 ساعة لإخلاء مقراتها. فيما سحبت كلٌ من حكومة المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين بعثاتها الدبلوماسية من قطر في حين أبقت مصر على تمثيل دبلوماسي ضئيل يعمل من مقر سفارة اليونان، ولا حقاً استُبعدت قطر من التحالف العسكري القائم في اليمن تحت قيادة السعودية وظلت عمان والكويت على الحياد فضلاً عن أن الأخيرة تدخلت للوساطة بُغية الوصول لحل تلك الأزمة.

9. وفي 5 يونيو، أغلقت المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين مجالاتهم الجوية والبحرية ومنافذهم البرية مع قطر مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد القطري وعلى المقيمين في قطر خصوصاً في الأسابيع الأولى من الأزمة وذلك نظراً للاعتماد الكبير على السعودية والأمارات في هذا الشأن.

10. وعلى الرغم من مبادرة أمير الكويت للتواصل مع كافة الدول المعنية لتخفيف التوتر وتلافي التصعيد، إلا أن تلك المبادرة ما لبثت أن وُلدت حتى وُئدت. وقد صرح الكثيرون لفريق العمل عن خيبة أملهم إزاء سلبية المنظمات الإقليمية خلال

الأزمة وخصوصاً منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية. كما أدت الأزمة إلى إضعاف الثقة في مجلس التعاون الخليجي رغم كونه – في السابق - ميداناً لعقد العديد من اتفاقيات التعاون بين أعضاءه.

11. وفي 9 يونيو عمدت الدول الأربعة إلى الادعاء بتورط 59 شخصاً و12 مؤسسة في عمليات تمويل منظمات إرهابية بدعمٍ من حكومة قطر. ووفقاً لتقارير نُشرت على شبكة الأنترنت، عمدت الدول الأربعة - في 23 يونيو – إلى إمهال قطر 10 أيام للانصياع لـ 13 مطلباً وضعتها الدول الأربعة في وقت سابق؛ شملت تلك المطالب إغلاق شبكة الجزيرة بالإضافة إلى عدد من المواقع الأخرى وقطع العلاقات الدولية والتجارية مع إيران وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر والتوقف عن كافة أشكال الدعم أو المناصرة لجماعة الإخوان المسلمين. وفي 5 يوليو، استبدلت الدول الأربعة قائمة مطالبها ب 6 مطالب شاملة "سميت فيما بعد بالمبادئ"، غير أنها ما برحت أن ضمت بين دفتيها إغلاق القاعدة العسكرية التركية الدائمة في قطر وإغلاق شبكة الجزيرة الإخبارية وغيرها من وسائل الاعلام القطرية التي وجهت إليها الدول الأربعة اتهامات بنشر الأخبار المتطرفة والعمل كمنبرٍ للمعارضين.

iii. ما أثارته الأزمة من قضايا أساسية تتعلق بحقوق الأنسان.

12. ما انفكت الدول الأربعة تخلُص إلى ما اتخذته من قرارات وإجراءات في 5 يونيو حتى القت تلك القرارات بظلالها سلباً على عددٍ من حقوق الإنسان سيأتي ذكرها تفصيلاً في هذا القسم.

13. ثمة 4 فئات تضررت من هذه الأزمة:

- المواطنون القطريون المقيمون في المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين (الطلبة المقيمين في مصر) ممن أجبروا على مغادرة تلك الدول فوراً تاركين ورائهم ذويهم وأعمالهم ووظائفهم وممتلكاتهم أو ممن اجبروا على عدم استكمال دراستهم قسراً.
- المواطنون السعوديين والإماراتيين والبحرانين المقيمون في قطر (بما في ذلك المتزوجين من قطريين) والذين أضحوا مجبرين على العودة لأوطانهم وتقطعت بهم السبل عن ذويهم وحيل بينهم وبين أرزاقهم وأملاكهم.
- العمالة الوافدة وذويها والتي تشكل غالبية السكان في قطر، إذ فقد بعضها وظائفهم وواجه البعض الأخر ضغوطاً اقتصادية متزايدة.
- عموم سكان قطر والسعودية والإمارات والبحرين، نظراً لما خلفته القيود المفروضة من تضيق في حرية التنقل من وإلى بلدانهم وما لحق بحقوقهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية من أضرار.

1. استغلال وسائل الإعلام والقيود المفروضة على حرية التعبير

14. كان للاستغلال الإعلامي الذي مارسته المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الخصوص بالغ الأثر على الأزمة. فقد نمى إلى علم فريق البعثة من قِبل الكثيرين أن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأربعة قد تزامنت مع إطلاق العديد من وسائل الإعلام التابعة لتلك الدول حملة كراهية وتشويه موسعة ضد كل ما هو قطري وقد امتدت تلك الحملة لتشمل مواقع التواصل الاجتماعي كما عمدت حكومات السعودية والإمارات والبحرين لفرض عقوبات على كل من يبدي ولو تعاطفاً مع قطر أو مع القطريين.

15. وقد أكد الكثير من الإعلاميين عند لقائهم بفريق البعثة على استغلال حكومة السعودية والإمارات لشبكة الإعلام الخارجية بُغية إسباغ التوجه الإعلامي بروح العداء ضد كل ما هو قطري. وقد أجمع معظم من قابلناهم على أن هذه الحملة الإعلامية كانت حملة مُمنهجة بقصد " خلق شعور عام من العدائية والكراهية تجاه قطر".

16. وقد نمى أيضاً إلى علم فريق البعثة أنه فيما بين يونيو وأكتوبر 2017وثق العاملون في مجال الإعلام واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر أكثر من 1120 مقالة وما يقارب 600 كاريكاتير ضد قطر في السعودية والإمارات والبحرين. وقد تضمنت تلك المواد الإعلامية اتهامات صريحة بضلوع قطر في دعم الإرهاب ودعوات للانقلاب على الحكم والنيل من الرموز القيادية في قطر، هذا بالإضافة إلى التحريض على الاعتداء على القطريين أو قتلهم. فعلى سبيل المثال نشر مغرد سعودي يتابعه 5 ملايين متابع تغريدة كان مؤداها الإفتاء بقتل أمير قطر فيما حذرت تغريدة سعودية أخرى من إمكانية إرسال مليون انتحاري يمني إلى قطر.

17. وقد جرى استغلال البرامج الترفيهية أيضا لإثارة الشحناء ضد قطر، فعلى سبيل المثال أنتجت قناة روتانا أغاني لفنانين مشهورين تقدح في قطر (مثل قولوا لقطر وسنُعلم قطر)، فضلاً عن تبني مسلسلات تليفزيونية ذائعة الصيت على قنوات إم بي سي وروتانا (مثل سيلفي وغرابيب سود) لتوجيه رسائل سلبية ضد قطر.

18. وقد التقى فريق البعثة رئيس تحرير جريدة العرب القطرية؛ السيد/ جابر المري، والذي أدرج اسمه ضمن قائمة تضم 59 شخصاً اتهمتهم الدول الأربعة بالإرهاب، حيث صرح سيادته أنه تلقى عشرة تهديدات بالقتل وأعرب عن حجم المعاناة النفسية التي تتعرض لها أسرته الكريمة إزاء ذلك.

19. وقد أذاعت حكومة المملكة العربية السعودية والأمارات والبحرين عبر وكالات الأنباء التابعة لها أن كل من سيُبدي تعاطفاً مع دولة قطر سيُعرض نفسه لعقوبات جنائية تتمثل في فرض غرامة مالية ضخمة أو السجن أو كليهما معاً. وفي معرض لقائها بفريق البعثة، صرحت مجموعة من رؤساء تحرير الصحف القطرية بأن أحد مستشاري المحكمة الملكية في المملكة العربية السعودية كان مسؤولا عن الحملات الإعلامية ضد قطر إذ كان معنياً بحشد (جيش إلكتروني) لهذا الغرض على منصات التواصل الاجتماعي. وقد زعم رؤساء التحرير أيضا بأن هذا الشخص لا يألو جهداً لحث الناس – عبر تغريداته على تويتر- على الإبلاغ عن كل من يُأزر قطر أو القطريين من خلال تخصيص خط ساخن لتلقي الوشايات. وأسفر ذلك عن حصيلة مكالمات تمثلت في 800 وشاية.

20. وقد ألقت هذه الحملة بظلالٍ تصل إلى حد التحريض كما أسهمت في خلق شعور عام بالقلق بين الناس في المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين من أولئك الذين تربطهم أواصر عائليه أو أخوية أو تجارية مع مواطنين قطريين. وقد أشار معظم الصحفيون الذين أجريت معهم لقاءات مع البعثة إلى رسوخ أجواء الخوف في نفوس أصدقائهم ورفقائهم بالمملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين. كما نوه الكثيرون على أنهم لا يستطيعون التواصل مع ذويهم وأصدقائهم في المملكة العربية السعودية من خلال أرقام غير سعودية خوفاً من أن يتم تتبعهم.

21. وقد سعت الحكومة السعودية والإماراتية والبحرينية إلى ايقاف بث وإذاعة كافة وسائل الإعلام القطرية أو المرتبطة بقطر. وحيث لا يمكن السيطرة على بث الأقمار الصناعية، فقد عمدت تلك الدول إلى منع المنشآت التجارية (كالفنادق) من عرض وسائل الإعلام القطرية (وخصوصاً الجزيرة وقنوات بن سبورت والقنوات الأخرى التابعة) .

وتعتبر قضية الجزيرة هي جوهر الأمر، حيث جعلت الدول الأربعة إغلاق تلك المحطة والقنوات التابعة لها شرطاً لرجوع العلاقات الدبلوماسية.

22. وقد أكد كل من قابلناهم على قيام دولة قطر بتوجيه كافة رعاياها فضلاً عن المؤسسات القطرية والشركات والإعلام القطري بعدم المساس بمواطني السعودية والإمارات والبحرين. وعند لقاءنا بممثلي الإعلام القطري بما فيهم فريق الجزيرة، صرح جميعهم بأنهم استحثوا زملائهم في العمل ممن ينتمون لجنسيات الدول الأربعة بالبقاء في الدوحة. وقد أبلغنا رئيس تحرير جريدة الراية القطرية بأن 50 إلى 60 % من الصحفيين العاملين الجريدة مصريون وقد غادر جميعهم قطر بعدما طلبت منهم حكومتهم العودة. وقد عاد 40% منهم إلى العمل بعد أن حصلوا على موافقات أمنية من السلطات المصرية. وصرح مسؤولو الجزيرة بأن ثلاثة صحفيين سعوديين غادروا عملهم من أصل 26 صحفي سعودي بينما ظل 349 موظف مصري وبحريني على رأس عملهم الإذاعي.

2. القيود المفروضة على الحق في حرية التنقل والاتصال

23. كان إغلاق الحدود (جوا وبحرا وبراً) من أهم الآثار المباشرة والواضحة للقرار الصادر في 5 يونيو 2017، حيث ظهرت تبعاته وآثاره بشكل جلي على حرية التنقل من وإلى قطر. وفي 17 نوفمبر، تم إبلاغ فريقنا بأن حكومة المملكة العربية السعودية أغلقت حدودها المشتركة مع دولة قطر، وأُبلغ الفريق أيضا ببعض حالات انقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (الاتصالات الهاتفية). وإلى جانب الآثار الاقتصادية الوخيمة التي تكبدتها قطر، أثر تعليق حرية التنقل والاتصال وفرض القيود عليها على التمتع بمختلف الحقوق على النحو المبين في الأقسام اللاحقة من هذا الفصل.

24. وفي 5 يونيو، قامت سلطات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بإصدار تعليماتها إلى موانئها وسلطات الشحن بالامتناع عن استقبال السفن القطرية أو أي سفن أخرى مملوكة من قبل أي شركات أو أفراد قطريين. كما حظرت الهيئة **العامة** السعودية للطيران المدني هبوط أي طائرة قطرية في مطارات المملكة العربية السعودية، في حين أعلنت شركة طيران الاتحاد التي تتخذ من مدينة أبو ظبي مقرا لها، وشركة طيران "فلاي دبي" التي تتخذ من مدينة دبي مقراً لها وكذلك شركة طيران الإمارات عن تعليق رحلاتها إلى دولة قطر. واضطرت الخطوط الجوية القطرية هي الأخرى إلى تعليق جميع الرحلات الجوية إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر حتى إشعار آخر، ولجأت إلى إعادة توجيه معظم رحلاتها التي تتجه غربا.
25. وما لبثت دولة قطر حتى أصدرت حكومتها بيانا تؤكد بموجبه على أن الموانئ البحرية القطرية ستبقى مفتوحة للتجارة، كما سيبقى المجال الجوي مفتوحاً هو الآخر للتبادل التجاري والنقل والسفر مع البلدان كافة باستثناء تلك التي أغلقت حدودها ومجالها الجوي في وجه قطر. وأشار البيان إلى أن حكومة قطر لن تشرُع في اتخاذ أي إجراءات انتقامية ضد مواطني المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة أو البحرين أو مصر من العاملين في إقليمها.

26. إلا أن تلك القيود المفروضة على حركة الركاب والبضائع كان لها من العواقب ما أثر بشكلٍ مباشرٍ على مختلف حقوق الإنسان؛ لكن أثار تلك العواقب لم تأتي كلها على نفس الوتيرة، فقد جاء أثر بعضها محدوداً في حين كان للبعض الآخر أثراً مستمراً حتى تاريخه. تلك التدابير والقيود شكلت في بداية الأمر انتهاكاً مباشراً للحق في حرية التنقل، ولا سيما وأنها لم يتم الإعلان عنها بالطرق الرسمية ولم يكمن وراءها أي دوافع قانونية.

ويعد غياب حرية التنقل بين قطر والدول الأخرى بمثابة عقاب للمواطنين القطريين والمقيمين في دولة قطر، وكذلك للمقيمين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين؛ فتلك الآثار المترتبة على القيود المفروضة على الحق في حرية التنقل كان لها أثاراً عديدة تباينت فيما بينها بين ما هو مؤقت وما هو دائم؛ فالأثر المؤقت تمثل في التعدي على حرية ممارسة الشعائر الدينية حيث أنها فُرضت في خضم شهر رمضان وموسم الحج، وكذلك الانفصال الأسري الذي يتعين أن نولي له الاهتمام المناسب نظراً للروابط بين شعوب البلدان المعنية، وكذلك اضطرار الكثير من الشباب إلى قطع دراستهم أو عدم قدرتهم على خوض الامتحانات المقررة لهم. أما بالنسبة للآثار والعواقب الدائمة، فقد تمثلت في الحرمان من الحق في العمل والحق في الوصول إلى الممتلكات والأصول الشخصية لأولئك المقيمون أو العاملون في قطر أو الذين لديهم مصالح تجارية بها. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور باستفاضة أكثر في الأقسام التالية من هذا الفصل.

27. وفي حين لم تصدر الحكومة المصرية أي أمر رسمي يجبر المواطنين القطريين على مغادرة أراضيها، إلا أن الطلاب القطريين الذين حاولوا العودة إلى مصر في أغسطس 2017 بعد عطلة الصيف لم يتمكنوا من استصدار التأشيرات المطلوبة أو طُلب منهم الحصول على تصريح أمني قبل الحصول على تلك التأشيرات. وذكر الطلاب الذين أجروا مقابلات مع الفريق واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنهم ما زالوا لم يحصلوا على التصريح الأمني المطلوب حتى تاريخه. وفي 18 نوفمبر، أبلغ "المجلس القومي لحقوق الانسان" بمصر "اللجنة الوطنية لحقوق الانسان" بدولة قطر بأنه رفع القيود المفروضة على بعض الفئات من القطريين بما في ذلك الطلبة حيث يمكنهم حاليا استصدار تأشيرات الدخول والعودة إلى مصر لإكمال دراستهم؛ إلا أنه – ووفقاً لوقت لبعثة - كان من السابق لأوانه تقييم ما إذا كان هذا التدبير يجري تنفيذه بالفعل أم لا.

28. وعلى نطاق أوسع، كان لتعليق حركة الركاب والبضائع بين قطر ودول الخليج الثلاثة في المجموعة الرباعية آثاراً كبيرة على الاقتصاد القطري، مما أعاق حركة التجارة والتدفقات المالية، وزاد بشكل كبير من تكاليف النقل والسلع حيث أن الحكومة (والأفراد) اضطروا إلى اللجوء إلى خيارات بديلة.

29. وعلى الرغم من أن الواردات من دول الخليج الأخرى لم تكن ذات ثقل بالنسبة للواردات القطرية، إلا أن الجزء الأكبر من تدفق التجارة **قبل** وقوع الأزمة كان يتم عبر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص (سواء براً أو بحراً أو جواً)، بما في ذلك البضائع التي كان يتم استيرادها براً من الأردن ولبنان، وتلك التي كانت تأتي محملة على سفن البضائع التي ترسو في موانئ في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والتي يتك تدشينها هناك بالبضائع المتجهة إلى وجهات الخليج الأخرى كافة والتي من ضمنها قطر. وبالتالي، فإن قطر تعتمد اعتمادا كبيرا على جيرانها في الحصول على المؤن والمواد الحيوية اللازمة لاستمرار وبقاء شعبها كالأغذية والأدوية، واللازمة أيضا للحفاظ على اقتصادها. وأكد المسؤولون القطريون الذين التقى بهم الفريق، ولا سيما العاملين بمصلحة الجمارك، على أن قرار الإغلاق المفاجئ من قبل السلطات السعودية على حدودها مع قطر لم يضع في الاعتبار المركبات التي تقطعت بها السبل في المملكة العربية السعودية والتي تنقل مواد غذائية قابلة للتلف وغيرها من البضائع. ووفقاً لوزارة الاقتصاد والتجارة وقبل اندلاع الأزمة، كان هناك نحو 800 شاحنة تعبر الحدود البرية من المملكة العربية السعودية إلى قطر يومياً. وفي الأسبوعين اللذين أعقبا قرار الخامس من يونيو، تصرح الوزارة أن الوضع الراهن تسبب في بعض ردود الفعل المفزعة، حيث هرع الناس إلى محلات "السوبر ماركت" لتخزين الأغذية.

30. وفي اجتماع مع مدير الفريق الإداري في الخطوط الجوية القطرية، تم إبلاغ الفريق بأن إغلاق المجال الجوي كان مصدر ترويع وخوف كبير ذلك لأن قطر محاطة بالمجال الجوي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين؛ ومع وجود ممر ضيق فقط إلى الشمال، سيتم توجيه رحلات الخطوط الجوية القطرية من خلال إيران لتدور بعد ذلك على نطاق واسع حول المملكة العربية السعودية للوصول إلى الوجهات الغربية والجنوبية. وقد جاء مصاحباً لذلك انقطاع الرحلات الجوية من وإلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين انقطاعاً تاماً، مما أدى إلى انكماش المساحة الجوية المفتوحة أمام قطر وزيادة وقت الرحلات الجوية وتكلفتها.

31. وفي حين أن الاتصالات بين الدول الثلاث وقطر ظلت تعمل بشكل عام، إلا أنه قد أفاد البعض أنهم يواجهون صعوبات في الاتصال بأشخاص في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، أو كانوا يضطرون إلى استخدام أرقام هواتف أجنبية للاتصال بأشخاص في قطر رهبةً وخوفا من فرض العقوبات عليهم. وذكر بعض المحاورين أنهم لم يكونوا يتلقوا أي رد عند **الاتصال** بالمؤسسات في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (على سبيل المثال الجامعات). توقفت الخدمات البريدية عن العمل بين قطر والدول الثلاث، وتم حظر الوصول إلى بعض المواقع القطرية من قبل السلطات في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين.

3. التشتيت الأسري والقضايا المرتبطة بالجنسية والإقامة

32. أدى القرار الصادر في 5 يونيو إلى ظهور حالات انفصال مؤقت - يُحتمل أن يكون دائماً - بين الأسر في جميع البلدان المعنية، وهو الأمر الذي تسبب في ضائقة نفسية فضلا عن بعض الصعوبات التي يواجهها بعض الأفراد في تقديم الدعم الاقتصادي **لأقاربهم** وذويهم المقيمين في قطر أو في البلدان الأخرى.

33. وإضافةً لما تقدم، ابرزت الأزمة الحاجة الملحة لمعالجة القضايا القديمة المتعلقة بالجنسية والإقامة في دول الخليج، بما في ذلك في دولة **قطر**. ومما لا شك فيه أن أزواج القطريين من غير القطريين وأطفالهم قد انتابتهم الشكوك والمخاوف بشأن وضعهم واستمرار إقامتهم في قطر. وعلى إثره، تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً كبيراً من المكالمات لا سيما في شهر يونيو جاءت معظمها من النساء اللاتي يخشون عدم القدرة على التقدم بطلب تجديد جواز سفرهن الوطني ورقم الإقامة في قطر، ويخشون طردهن من قطر أو أن يجبرن على العودة إلى بلادهن الأصلية، ومن ثم فصلهن عن أزواجهن وأطفالهن.

34. وفي 5 يونيو لعام 2017 - ووفقا للبيانات الرسمية - قامت دولة قطر بعملية إحصاء لحالات الزواج المختلط بين القطريين **وغير** القطريين، وأسفر هذا الإحصاء عن وجود حوالي 6474 حالة زواج مختلط تشمل مواطنين من قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين (5137 من الرجال القطريين و1337 من النساء القطريات). وقد أمرت السلطات المعنية بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين مواطنيها بمغادرة قطر في غضون 14 يوما مع أطفالهم، وجاء ذلك تحت التهديد بعقوبات مدنية تتضمن الحرمان من جنسيتهم بالإضافة إلى العقوبات الجنائية. إلا أنه وعلى الرغم مما تقدم، لم يستطع فريقنا الحصول على أية معلومات تفيد بأن مثل هذه الحالات قد حدثت بالفعل.

35. أما فيما يتعلق بأولئك الذين فضلوا البقاء في قطر خشية الانفصال عن أسرهم، فقد ظلوا في قلق وخوف شديد بشأن عدم قدرتهم على تجديد جواز سفرهم، ولا سيما بعد إغلاق سفارات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين؛ هذا الأمر تولد عنه خوف وهلع لأولئك الذين كان جواز سفرهم على وشك الانتهاء حيث أن جواز السفر الساري يعد شرطاً أساسياً للتقديم والحصول على تصريح الإقامة في قطر (والذي يظل سارياً لمدة 10 سنوات) والحصول على الخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة للمقيمين. ومع ذلك، أبلغت وزارة الداخلية فريقنا أنه بعد أزمة الخامس من يونيو، قامت حكومة قطر بإلغاء هذا الشرط لمعالجة وضع المقيمين غير القطريين من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين.

36. وإلحاقاً بما سلف بيانه، فإن الاحتمال القائم بإسقاط الجنسية عن هؤلاء الذين رفضوا مغادرة قطر يجعلهم عرضة لخطر أن يصبحوا عديمي **الجنسية**. وفي نفس الوقت، تخشى النساء السعوديات والإماراتيات والبحرانيات اللاتي لديهن أزواج وأطفال قطريين من أن تجبرهن بلادهن وتضغط عليهن لمغادرة قطر. وقد وأفيد بأن اللائي تواصلن مع سفاراتهن في غضون الـ 14 يوماً التالية للخامس من يونيو قد صدر إليهن تعليمات بالعودة إلى بلادهن لوحدهن.

37. وتم إبلاغ الفريق بأن حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين قد ذكرت رداً على بعض التقارير المتعلقة بالانفصال الأسري أنها ستمنح استثناءات لـ "الحالات الإنسانية للأسر المختلطة" حيث ستسمح لهم بالسفر ذهاباً وإياباً إلى دولة **قطر**. ومع ذلك، قام بعض المسؤولين الحكوميين القطريين - بما فيهم مدير نقطة الحدود مع المملكة العربية السعودية في سلوى – بإبلاغ الفريق بأن هذه التدابير لا تزال غير ملائمة وغير فعالة وعشوائية. وأفادت بعض الأسر بعدم قدرتهم على استخدام الخطوط الساخنة، خشية أن يتم تحديد هويتهم من قبل سلطة المملكة العربية السعودية كمواطنين رفضوا مغادرة دولة قطر ومن ثم يكونوا عرضة للضغط والترهيب.

38. وقد أفادت التقارير أن العديد من الأشخاص الذين لديهم أقارب مقيمين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة **والبحرين** - بمن فيهم كبار السن أو المرضى على سبيل المثال - امتنعوا عن السفر إلى هذه البلدان خوفا من عدم السماح لهم بالعودة إلى قطر مرة أخرى.

4. التأثير على الحقوق الاقتصادية وعلى الحق في الملكية

39. وبناءً على المعلومات التي وردت إلى فريقنا، فإن المواطنين القطرين العاملين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين أو أولئك الذي لهم مصالح تجارية في أي من الدول سالفة البيان قد أجبروا على العودة إلى دولتهم – قطر-، وقد **أفادت** التقارير أنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى شراكاتهم وأنشطتهم المختلفة منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أن السلطات المعنية لا يمكنها تحديد عدد الأفراد المتضررين على نحو مؤكد، إلا إنه قد تم تأسيس لجنة تعويضات وطنية عقب القرار الصادر في 5 يونيو قائمة على متابعة ورصد الحالات المتضررة وقد رصدت بالفعل مالا يقل عن 1900 حالة تتعلق بالحق في الملكية وذلك بنهاية العام المنصرم (2017)، وقد تفرقت تلك الحالات بين المطالبات المتعلقة بالمساكن الخاصة والحصص والأسهم التجارية والأصول المالية والحيوانية.

40. وقد قام فريقنا بإجراء العديد من المقابلات مع بعض المتضررين والذين كان معظمهم مواطنين قطرين لهم ممتلكات عقارية في المملكة **العربية** السعودية وفي الإمارات العربية المتحدة، علماً بأن غالبية هذه الممتلكات العقارية كانت ضمن الفئة التجارية. وأكد هؤلاء المواطنين أثناء تلك المقابلات على أنه قد تم إيقاف التحويلات المالية بين دولة قطر من ناحية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يحول دون إمكانية تحويل الرواتب والمعاشات التقاعدية والإيجارات والمبالغ الناجمة عن الفواتير المستحقة أو حتى إرسال المبالغ المالية بغية دعم الأقارب في الدول سالفة الذكر. وقد شددوا أيضاً على غياب أي آلية رسمية متاحة للمضي قدماً للمطالبة بمستحقاتهم أو إدارة أموالهم وأصولهم. وكنتيجة منطقية لما حدث، تم وقف وتعليق كافة سبل التعاون القانوني والمتمثلة- في وقف تحرير وإبرام التوكيلات الرسمية على سبيل المثال. وعلاوة على ما تقدم، يعد من غير المرجح أن يقوم المحامون في هذه البلدان بالدفاع عن المواطنين القطريين لأنهم وإن قاموا بمثل هذا الأمر فسوف يفسر تصرفهم هذا على أنه تعاطف من جانبهم ناحية دولة قطر.

41. ووضحت "غرفة قطر" الآلية والكيفية التي اتبعتها في التعامل مع الآثار الناجمة عن تلك الأزمة والتي لحقت بأصحاب المشاريع والمصالح التجارية من أجل التخفيف والحد من تبعاتها وعواقبها على أعمالهم وممتلكاتهم؛ كما قامت في الفترة منذ 5 يونيو وحتى 9 يوليو بتحديد المتطلبات والمستلزمات والبدائل اللازمة للأعمال التجارية وذلك بعد أن تم حجبها كنتيجة تبعية للقرار الصادر في 5 يونيو. وشرعت الحكومة القطرية في اتخاذ الوسائل والإجراءات الضرورية لدعم أصحاب المشاريع فضلاً عن العمل على التنسيق والتعاون اللوجيستي، فقامت على إثره بطرح استبيان على الشركات التجارية المسجلة في دولة قطر والبالغ عددها 350.000 شركة بالإضافة إلى تخصيص خط ساخن على مدار الساعة لتلقي الشكاوى ذات الصلة والتي بلغ عددها 700 شكوى حتى الآن. ومنذ 10 يوليو، كانت "غرفة قطر" تبذل كافة الجهود المضنية لخلق قنوات اتصال بين أصحاب المشاريع هؤلاء وعدد من المقاولين المحتملين معظمهم من قارة آسيا. كم أنها قامت بإعطاء الأولوية للشركات العاملة في إنتاج الأغذية والأدوية ومعدات البناء؛ وتواصلت مع الدائنين لتطالب بأجل لسداد المبالغ المستحقة والتنازل عن الغرامات والتعويضات التي قد تنشأ عن التأخير في سداد تلك المستحقات.

42. وقامت السلطات الجمركية بتزويد فريقنا بالإحصاءات - عن الفترة من 17 يناير إلى 30 يونيو 2017 - ذات الصلة بالمنتجات التي جرت العادة على استيرادها من دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في السكر (76% يتم استيرادهم من تلك الدول)، الزيوت (67 %) منتجات الألبان (59%)، مواد البناء والتشييد (93%)، الخشب والحصى (47 %) الكابلات المستخدمة في البناء (51 %)؛ تلك الإحصاءات تظهر مدى اعتماد دولة قطر على جيرانها. وقد قامت السلطات القطرية المعنية على الفور بعرض الأمر على "منظمة الجمارك العالمية". وفي حين بلغت قيمة إجمالي الواردات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين في مايو 2017 ما هو قيمته 11.9 مليار ريال قطري (3 مليار دولار أمريكي)، بلغت قيمة إجمالي الواردات في سبتمبر 2017 ما هو قمته 392 مليون ريال قطري (107 مليون دولار أمريكي). وقد أسفر هذا الموقف عن تضخم وزيادة في أسعار تلك السلع بنسبة 83% (على الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها الحكومة القطرية للحفاظ على معدل التضخم والزيادة دون نسبة الـ 3%). ومنذ شهر يونيو الماضي، انقطعت كافة سبل الاتصال بين السلطات الجمركية القطرية والسلطات الجمركية التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

5. التأثير على الحق في الصحة

43. قام فريقنا بمقابلة ممثلي وزارة الصحة الذين أثاروا عدداً من القضايا الإنسانية التي جاءت نتيجة لأزمة الخامس من يونيو، حيث تلقت وزارة **الصحة** 130 شكوى طبية ذات صلة بالأزمة سالفة الذكر؛ وذلك حتى تاريخ 23 نوفمبر.

44. فعلى سبيل المثال، اضطر أحد المواطنين القطريين الذي كان قد تلقى العلاج سابقا في المملكة العربية السعودية وعاد إلى قطر إلى السفر لألمانيا لتلقي العلاج حيث تم حظر كافة الوسائل الممكنة لدفع مصاريف العلاج في المملكة العربية السعودية؛ كما تم نقل مريضين من قطر، كانا يقيمان في المملكة العربية السعودية قبل الأزمة، إلى تركيا والكويت لإجراء عملية جراحية بسبب عدم تمكنهما من متابعة العلاج الطبي في المملكة العربية السعودية.
45. ومن المتعارف عليه أن الخدمات الطبية في دولة قطر تتمتع بجودة عالية؛ ومنذ سبتمبر 2017، سجلت وزارة الصحة 388.000 زيارة إلى خدمات الصحة العامة من قبل المرضى الذين تضمنوا 260.000 مريض من مواطني المملكة العربية السعودية **والإمارات** العربية المتحدة والبحرين ومصر المقيمين في قطر، وذكرت السلطات القطرية أنها ستواصل دائماً وأبداً تقديم العلاج للمرضى من مواطني هذه البلدان دون أي تمييز.

46. وإضافةً **لما** تقدم، قامت وزارة الصحة العامة القطرية بتعيين 3000 موظف من مواطني الدول الأربعة سالفة الذكر؛ وأشارت السلطات المعنية إلى أن القرار الذي يجبر المواطنين القطريين على المغادرة أو العودة على قطر من شأنه أن يؤثر على مسارهم الوظيفي ومن ثم التأثير على إمكانية حصولهم على التأمين الطبي أو قدرتهم على تحمل أعباء العلاج والخدمات الطبية.

47. كما أثر توقف التبادل التجاري على حصول قطر على الأدوية (بما في ذلك المواد المتعلقة بإنقاذ الحياة) والإمدادات الطبية. وقبل الخامس يونيو، حصلت قطر على 50 إلى 60 % من مخزون الأدوية لديها من 20 شركة موردة مقرها في دول مجلس التعاون الخليجي كان معظمها من شركات الأدوية الدولية الكائنة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من أن نقص الدواء في الأسواق القطرية استمر ليوم واحد فقط وهو الوقت الذي استغرقته الحكومة القطرية لتحديد واختيار الموردين الجدد، إلا أن الوزارة أفادت فريقنا أنها لازالت تسعى للحصول على البدائل الخاصة بعدد 276 دواء؛ ومثالاً على الأدوية التي مازالت تبحث عن بدائلها هي الأدوية الخاصة بعلاج حالات التسمم الناتجة عن لدغات الثعابين، حيث لا يمكن إنتاج هذه الأدوية إلا من خلال الثعابين الموجودة في المنطقة وهو الأمر الذي يعد غير متاح الآن.

48. وقد أدى **اللجوء** إلى موردين من خارج المنطقة إلى زيادة تكاليف المنتجات، ورسوم النقل والتأمين، وتسبب في تأخير الحصول على بعض الأصناف؛ وهو الأمر الذي حدا بدولة قطر أن تقوم بتغطية التكاليف الإضافية للحد من تأثيرها على المستهلكين.

49. وآخر تبعات وعواقب هذا الأمر تمثلت في تأخر افتتاح المستشفيات الجديدة نظراً لأن مواد البناء اللازمة وغيرها من المعدات الأخرى كانت محجوزة في مدينة دبي.

6. التأثير على الحق في التعليم

50. كان لطرد الطلاب القطريين الذين يدرسون في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر أثراً سلبياً على حقهم في التعليم كطلاب قطريين منعوا من متابعة دراستهم أو اجتياز امتحاناتهم. وقد أُصدرت الأوامر للطلاب القطريين في المملكة العربية السعودية والبحرين وعلى وجه خاص في الإمارات العربية المتحدة بالعودة فورا إلى قطر؛ وفي أغلب الحالات كانت هذه الأوامر صادرة من قبل إدارة الجامعات. ووفقا للمعلومات التي جمعها فريقنا، لم يتبع ذلك عموما أي اتصال رسمي أو شخصي.

51. قامت إدارة جامعة قطر وأساتذتها بإفادة فريقنا بأن الجامعة سالفة البيان قد تلقت عدد من طلبات القيد يبلغ 171 طلب مقدم من أولئك الطلاب **الذين** أجبروا على مغادرة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وجمهورية مصر العربية؛ وقد أفادت أيضاً أنها قادرة على استيعاب عدد 66 طالب فقط بينما أحالت باقي الطلبات والمقدرة بـ 105 طلب إلى وزارة التعليم لمراجعة أوراقهم. وقد قام فريقنا جنباً إلى جنب مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمتابعة عدد من الطلاب الذين كانت أوراقهم قيد المراجعة، وأوضحوا أن جامعة قطر قامت بتقديم خيارين على الأقل لهؤلاء الطلاب، الأول هو التسجيل في جامعة قطر شريطة الحصول على ساعات إضافية معتمدة أو التسجيل في أحد الجامعات خارج البلاد، على سبيل المثال في الأردن أو ماليزيا؛ ويجدر بنا الثناء على الجهود المبذولة من جانب جامعة قطر ووزارة التعليم في سعيهم لإيجاد حلول سريعة ومناسبة لكل طالب.

52. أفاد كل من وزارة التربية والتعليم وجامعة قطر بأن الطلاب المقيدين في الجامعات الإماراتية والمصرية لم يتمكنوا من الحصول على ملفاتهم وأوراقهم، وهو الأمر الذي حال دون إمكانية قيدهم في جامعات أخرى نتيجة عدم قدرتهم على إثبات دراستهم السابقة أو الامتحانات التي خاضوها. وقامت بعض الجامعات الكائنة في الإمارات العربية المتحدة بحظر دخول المواطنين القطريين على مواقعهم الإلكترونية الخاصة بشؤون الطلاب؛ أما بالنسبة للجامعات المصرية، فقد قامت جامعة القاهرة بتوجيه الطلاب إلى أنه يتعين عليهم تسلم ملفاتهم وأوراقهم بشكل شخصي على الرغم من أن السلطات المصرية امتنعت عن إصدار التأشيرات للمواطنين القطريين.

الدولة	عدد الطلاب القطريين المتضررين من الأزمة
السعودية	62
الإمارات	157
البحرين	28
مصر	3004
المصدر: وزارة العليم العالي	

53. ومن جانبها، قدرت وزارة التربية والتعليم القطرية أنه يوجد على الأقل 201 طالب قطري لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى عدم تمكنهم من الحصول على ملفاتهم وأوراقهم أو للأنظمة المختلفة الخاصة بالساعات المعتمدة أو لأن مجال دراستهم وتخصصهم غير متاح الآن في دولة قطر؛ ونضرب مثلاً على ذلك بالدراسات الطبية، حيث تعتبر من الدراسات المستحدثة في جامعة قطر مما يجعل الطالب المقيدين في السنة الخامسة غير قادرين على التسجيل.

7. قضايا حقوق الإنسان طويلة الأمد

54. أثناء البعثة، أثار الفريق عددا من قضايا حقوق الإنسان التي طال أمدها مع السلطات المعنية، وعلى وجه التحديد القضايا المتعلقة بحقوق العمال الوافدين ومسألة المواطنة.

55. وأثار الفريق قضية أولئك الذين تم تجريدهم من جنسيتهم القطرية في عام 2004، وقد صرحت السلطات أن معظمهم (ولا سيما أولئك الذين لا يملكون جنسية أخرى) قد استعادوا جنسيتهم القطرية في عام 2005، وأشارت السلطات كذلك إلى أنه لا يزال هناك ما يقرب من 100 قضية معلقة دول حل حتى وقتنا الحالي.

56. وتطرق فريقنا أيضاً إلى القضية الخاصة بكل من شيخ طالب بن لاحم بن شريم والسيد/ بن الشافي اللذان – وفقاً للتقارير التي تلقاها فريقنا قبل البعثة - تم تجريدهم بشكل تعسفي من جنسيتهم القطرية نتيجة لرأيهم السياسي في سياق الأزمة الراهنة. وقد أكدت بعض المصادر القطرية أن تلك القرارات طُبقت بموجب مراسيم أميرية تنفيذية عملاً بنصوص القانون رقم 38 لسنة 2005 بشأن الجنسية القطرية، مما يعني انه تم اتخاذها دون اتباع أي إجراءات قانونية محددة ومع عدم وجود سبل انتصاف ممكنة.

57. وكشف العديد ممن أجروا مقابلات مع فريقنا كيف قامت قطر بإدارة الأزمة لتتمكن في نهاية الأمر من تحويلها إلى فرصة، وخاصة للإسراع من جدول الإصلاحات الذي وضعه الأمير بما يشمل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وتُبذل الجهود الآن بغية وضع خارطة طريق تهدف إلى تنفيذ القوانين المحلية والقوانين المعنية بشؤون المهاجرين تنفيذاً فعالاً، بالإضافة إلى إعداد قانون جديد بشأن حق اللجوء السياسي، وربما التصديق على اتفاقية اللاجئين المبرمة في 1951، وكذلك مراجعة قانون الجنسية وإعادة النظر فيه بغية توفير حقوق إضافية لأطفال النساء القطريات المتزوجات من غير القطريين، وأخيراً العمل على زيادة المشاركة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد قامت الحكومة القطرية بتشجيع فريقنا وحثه من خلال تجديد الالتزام بمواصلة تعاونها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في قطر.

58. ويتعين أن تنعكس المناقشات حول القضايا سالفة البيان والتي قام بها فريقنا في تقرير منفصل أو في أي شكل آخر من أشكال الاتصال.

iv. الاستنتاجات والملاحظات

59. أشار جميع الأفراد الذين أجروا المقابلات مع فريقنا إلى قرار الخامس من يونيو على كونه "حصارا"، وأثار البعض الآخر لفظ "الحظر" أو "مقاطعة" أو "عقوبات من جانب واحد" ضد دولة قطر وسكانها (المواطنين والمقيمين). وشدد معظمهم على الانقسام غير المسبوق وعدم الثقة الذي ولده هذا الوضع، لا سيما بالنظر إلى الروابط الأسرية الضيقة في منطقة الخليج. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء العواقب غير المؤكدة والمتباعدة، مع المخاوف من أن تصبح هذه الأزمة طويلة الأمد أو أن تتدهور إلى ما هو أسوأ.

60. وخلُص الفريق إلى أن التدابير المنفردة والتي تتألف من قيود شديدة على حركة التجارة وفسخ وتعطيل المعاملات والتبادلات التجاري والتدفقات المالية والاستثمارية فضلا عن تعليق التبادلات الاجتماعية والثقافية المفروضة على دولة قطر قد تُرجمت على الفور إلى إجراءات تنطبق على المواطنين وسكان قطر، بما فيهم مواطني المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين؛ هذه التدابير من شأنها أن تخلف أثاراً وخيمة على تمتع الأشخاص المتضررين بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. وحيث أنه لا يوجد أي دليل على أي قرارات قانونية من شأنها تحفيز تلك التدابير المختلفة، ونظرا لغياب السبل القانونية لمعظم الأفراد المعنيين، فإنه وتأسيساً على ذلك يمكننا اعتبار تلك التدابير المتخذة تدابيراً تعسفية. وقد تفاقمت هذه الإجراءات من خلال أشكال مختلفة ومنتشرة من التشهير الإعلامي وحملات الكره ضد قطر وقيادتها وشعبها.

61. وجاءت غالبية تلك التدابير بشكل مُوسع وعلى نحو غير موجه بحيث أنها لم تفرق بين حكومة قطر وشعبها. وفي هذا السياق، يمكننا القول بأن تلك التدابير تمثل في حد ذاتها العناصر الرئيسية في تعريف التدابير التعسفية المنفردة على النحو الذي اقترحته اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان: "استخدام التدابير الاقتصادية أو التجارية أو غيرها من التدابير التي تتخذها دولة أو مجموعة دول أو منظمات دولية تعمل بشكل مستقل لإجبار دولة أخرى على تغيير سياستها أو الضغط على الأفراد أو الجماعات أو الكيانات في الدول المستهدفة للتأثير على مسار العمل دون تفويض من مجلس الأمن ". وعلاوة على ذلك، يمكننا القول بأن تلك التدابير التي تستهدف الأفراد على أساس جنسيتهم القطرية أو علاقتهم وصلتهم مع قطر تعد تدابير غير متكافئة وتتسم بالتمييز.

62. وجاء الأثر الاقتصادي الذي خلفته الأزمة الراهنة بنفس مشابهاً لذلك الذي تخلفه الحروب الاقتصادية، حيث جاءت مصحوبة بخسائر مالية كبيرة لحقت بالدولة وبالشركات وكذلك الأفراد، بالإضافة إلى تآكل وضياع ثقة المستثمرين. وحتى وقتنا الحالي، ساعدت ثروة قطر المالية وإمكانياتها البشرية في استيعاب الصدمة سريعاً وحماية الشعب القطري من العواقب الاقتصادية والاجتماعية الكارثية المحتملة؛ بيد أن صدمة القرار والتأثير الفوري والخطير للتدابير المنفردة التعسفية على العديد من الأفراد كان لهما أثر نفسي كبير على مجموع السكان. وقد تفاقم ذلك بسبب حملة إعلامية معادية اندلعت منذ أوائل يونيو ومازالت مستمرة حتى الآن. وقد أثار جميع المحاورين الذين التقى بهم الفريق انعدام الثقة أو حتى الخوف الذي ولده هذا الوضع، وأعربوا عن قلقهم إزاء المسائل المتعلقة بتآكل النسيج الاجتماعي للمجتمعات المترابطة.

63. وقد سعت المؤسسات القطرية ولا سيما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بعض الحالات بشكل استباقي إلى إيجاد حلول فورية خاصة للأفراد الذين توقفت دراستهم. وتلقت اللجنة على الفور، ولعدة أسابيع بعد الخامس من يونيو، عددا كبيرا من الشكاوى والتي على إثرها قامت اللجنة بالتواصل مع الهيئات الإقليمية والدولية من أجل السعي إلى العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين (دون جدوى) ومصر (وتعاونت هذه الأخيرة). وقد تلقى الفريق تقريراً مفصلاً تم إعداده من قبل اللجنة الوطنية للمطالبة بالتعويضات بشأن تأثير الأزمة الراهنة على الأفراد (بما يشمل التأثير على حقوق الإنسان)، وقد تم إخطار الفريق بأن اللجنة الوطنية للمطالبة بالتعويضات قامت بالاستعانة بمكتب محاماة أمريكي للنظر في الإجراءات القانونية التي يمكن اتخاذها ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين. وقد أشارت اللجنة إلى أن الملف القانوني في أيدي الحكومة للنظر فيه.

64. وتبقى معظم الحالات المتضررة من الوضع الحالي دون حل، ومن المرجح أن يظل تأثير الأزمة الراهنة مستمر بالنسبة لهؤلاء الضحايا، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين عانوا من الانفصال والفُرقة الأسرية أو الذين خسروا وظائفهم أو أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى أصولهم وممتلكاتهم.

65. واتسمت الأزمة بغياب الحوار بين الدول المعنية، مع توقف جهود الوساطة التي بدأتها دولة الكويت؛ وأشار الفريق إلى الاستياء الشديد إزاء عدم قيام المنظمات الإقليمية باتخاذ أي إجراءات فعالة وبشأن دور مجلس التعاون الخليجي الذي اعتبره الكثيرون غير مجدي من الناحية الواقعية. وبالنظر إلى أصول الأزمة وتداعياتها في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، سيكون من الأهمية بمكان السعي إلى إتاحة الفرص للتواصل مع حكومات هذه البلدان للحصول على فهم أشمل للحالة، ولا سيما الإجراءات التي اتخذتها وتأثيرها على مواطنيها وسكانها.